الفصل السابع

الدين وجذور الحدود السياسية في بلاد الشام

نموذج لبنان

عبدالفاضل الصافى

تقديم

تروم هذه الورقة الإجابة عن سؤال مفاده هل لعب الدين دوراً في رسم الحدود السياسية للبنان وبالتالي لكل الكيانات السياسية القائمة حاليا في بلاد الشام، وبخاصة إن الحدود التي رسمت لنواة لبنان بعد سلخه عن جسم الشام، جاء رسمها بعد صراعات دامية اتخذت لون الطائفية خلال النصف الثاني من القرن ١٩، أو على الأقل وصفت بالطائفية في معظم المؤلفات التي تناولت بلاد الشام بالدرس.

(١) حول تعبير بلاد الشام/ سورية الطبيعية: يصعب التصالح على تعريف واحد لتعبير الشام أو سورية الطبيعية، فثمة استخدامات شتى قديمة وحديثة تحمل مضامين جغرافية وإدارية، تختلف باختلاف المراحل التاريخية. وحتى في المرحلة التاريخية التي تروم هذه الورقة البحث فيها، أي النصف الثاني من القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠، تواجهنا عدة إشكالات لتحديد تعريف مقنع. إن الرئيسة من هذه الإشكالات هي:

أولاً: التقسيم الإداري المعتمد من طرف إسطنبول.

ثانياً: التمثل "القومي" واتجاهاته الأيديولوجية التي تستند ذرائعها على التاريخ والجغرافية.

ثالثاً: مجموعة المصالح التي تحرك قوى معينة وتدفعها إلى صياغة تحديد جغرافي يتلاءم مع اتساع هذه المصالح.

فمن زاوية التقسيم الإداري العثماني، لم تشكل سورية الطبيعية طيلة حكم هؤلاء وحدة إدارية. فقد كانت مقسمة قبل سنة ١٨٦٤ إلى أربع ولايات، هي حلب ودمشق وطرابلس وصيدا. وقسمت سورية بعد إصدار قانون الولايات في

نفس العام إلى ولايتين كبيرتين، هما ولاية حلب وولاية دمشق، و ألحقت بهذه الأخيرة ولايتا صيدا وطرابلس وأصبحت تعرف في التداول الشائع بولاية سورية. وباسم نفس القانون ظهرت مناطق تابعة مباشرة لنظارة الداخلية في اسطنبول، هي سنجق جبل لبنان وسنجق القدس وسنجق دير الزور[١]. وفي سنة ١٨٨٧ قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات وسنجقين إثنين. وجاء التقسيم كالتالي: ولاية حلب في الشمال وولاية بيروت في الغرب وولاية سورية في الشرق، وسنجق جبل لبنان الذي أصبح يؤلف وحدة إدارية خاصة، وسنجق القدس في الجنوب وكان أيضا يؤلف كياناً إدارياً متميزاً[٢].

لما كان من الصعب حصر ما حوته كل ولاية من ألوية وأقضية، وبالتالي يصعب رسم حدود ثابتة للولاية نتيجة عدم استقرار التقسيم الإداري، ارتأت هذه الورقة ان من الصحي استحضار لوحة التقسيم الإداري كما استقرت بعد سنة ١٨٨٨. فبعد هذا التاريخ كانت ولاية سورية تضم لواء الشام الشريف ولواء حماه ولواء حوران ولواء معان، أما ولاية بيروت فقد ضمت لواء بيروت ولواء عكا ولواء طرابلس الشام ولواء اللاذقية ولواء البلقاء، وضمت ولاية حلب لواء حلب ولواء أورفه ولواء مرعش. من الملاحظ هنا أن ولاية حلب شملت مناطق ألحق أغلبها بتركيا الحديثة، حيث إن لواءين وأحد عشر قضاء من مجموع الألوية الثلاثة والأقضية الإحدى والعشرين التي تألفت منها الولاية تخضع الآن للحكم التركي.خلاصة القول، فيما يخص هذه النقطة، إن ثمة عدة استخدامات لتعبير سورية خلال موضوع البحث[٣].

إن الإشكال الثاني الذي يطرح نفسه أمام من يروم الحديث عن حدود سورية خلال الفترة، هو التمثل "القومي"، أو الأقوامي بتعبير أدق، واتجاهاته الأيديولوجية. وتود هذه الورقة المتواضعة الإشارة إلى أن تعبير سورية أصبح يستعمل على نطاق واسع، ومحفوفا بشعور الإعتزاز وإثبات الذات، وذلك بعد أن طبع كتاب حول الآثار السورية سنة ١٨٦١[٤]. وهناك اختلاف حول صاحب الكتاب وتاريخ طبعه، ولكن هذا لا يهم كثيرا هذه الورقة، وإنما الذي يعنيها هو عنوان المؤلف الذي هو "خرابات سورية على زهر الربى"[٥] وظهور تعبير سورية على غلاف كتاب تناول بالدرس سورية الطبيعية. ابتداء من هذا التاريخ أصبحت فكرة سورية بحدودها الطبيعية منتشرة بنوع خاص بين متخرجي مدارس الإرساليات الأمريكية. ويرى ألبرت حوراني أنه من السهل معرفة سبب ذلك، إذ كان معظمهم من المسيحيين الأرثوذكس والإنجيليين، وفيما

بعد، من المسلمين بما فيهم الدروز. فكان استقلال لبنان يعني لهم سيطرة الموارنة والثقافة الفرنسية وانتشار النفوذ الفرنسي، بينما كانت فكرة سورية تبدو الوسيلة للتخلص من وضع الأقلية، دون الوقوع تحت سيطرة أخرى. ويشير ألبرت حوراني إلى أنه كان هناك أيضا مسيحيون كاثوليك ذوو تربية وميول فرنسية يؤيدون فكرة "السورية"[٦]. إن هذه الإشارة الأخيرة تدفع هذا البحث المتواضع إلى التشكيك في مسألة سهولة معرفة السبب -كما قال ألبرت حوراني-، وترى انه لابد من الغوص بحثا عن الأسباب الحقيقية التي تحجبها عنا الطائفية/القبلية الطبقية.

تود هذه الورقة، ودائما في إطار إشكالية التمثل "القومي"، الإشارة إلى أن بطرس البستاني بعد نشوب الحرب الأهلية في بلاد سورية عام ١٨٦٠، قام بإصدار صحيفة سماها "نفير سورية" عمل من خلالها على إيجاد ترابط بين الطوائف المختلفة والأديان المتعددة في البلاد السورية، وعلى بث روح الوطنية بين الشوام[٧]. وقد كتب في أحد أعدادها:"يا أبناء الوطن. أما رأيتم العقلاء ساعين في تشديد أركان الألفة ورفع منار العلم رغبة منهم في ارتقاء البلاد وسعادة العباد؟ اعلموا أنكم بعملكم المنكر قد أرجعتم الوطن إلى الوراء نصف قرن"[٨]. وما الوطن هنا، حسب البستاني، سوى سورية الطبيعية.

لابد كذلك، وفي نفس الإطار، من التذكير بأن مطران بيروت يوسف الدبس(١٨٣٣-١٩٠٧) نشر كتابا خلال السنوات الممتدة بين ١٨٩٣ و١٩٠٢ في ثمانية مجلدات تحت عنوان "تاريخ سورية"[٩]. تجلى في هذا الكتاب الإلتباس الذي كاد يكون لا واعيا بين فكرتي سورية ولبنان، ففي المجلدات الأولى نجد عرضا لتاريخ سورية بمعناها الأعم، يسجل الوقائع التي توالت على البلاد في الأزمنة القديمة والإسلامية على السواء، لكنه عندما يصل إلى الأزمنة الحديثة، يتغير في محتواه وأسلوبه، فيصبح البحث فيه مقتصرا على تاريخ لبنان والطائفة المارونية بنوع خاص[١٠].

كانت المقاطعات العربية المشرقية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بولايات دمشق وطرابلس وصيدا وعكا تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية متماسكة حتى مطلع القرن ١٩. ولم تكن هناك حدود واضحة بين ولاية وأخرى لأنها تشكلت عبارة عن مقاطعات داخلية في الدولة المركزية العثمانية قبل أن تؤثر فيها عوامل التفكيك والتجزئة التي رافقت دخول الرأسمال التوسعي الغربي. فالمقاطعات الجغرافية للمشرق العربي في المنطقة التي عرفت باسم بلاد الشام

كانت ترتبط على الدوام بعلاقات متينة فيما بينها خلال مئات السنين قبل ولادة الكيانات السياسية الحالية[١١]. وإن سورية الكاملة أو الطبيعية تمتد من جبال طوروس والجبال المقابلة لها إلى خط ينطلق جنوبا من العريش على البحر المتوسط ويتجه نحو مرفأ العقبة في نهاية خليج العقبة في البحر الأحمر، ومن الفرات شرقا حتى البحر المتوسط غرباً[١٢]. فهل لعب الدين دورا في رسم حدود هذه الكيانات السياسية المحدثة؟ وإن كان له دور، فما حجمه؟ ، أم هناك مجموعة مصالح حركت قوى معينة ودفعتها إلى صياغة تحديد جغرافي يتلاءم مع اتساع هذه المصالح؟.

(٢) بداية الإختراق باسم الدين: من المعلوم أن أول منطقة رسمت لها حدود وسلخت عن جسم بلاد الشام، هي ما سمي بمتصرفية جبل لبنان. كان ذلك باسم الدين، وباسم ضمان سلامة الطائفة المارونية. فبعد الصراعات الدامية التي عرفتها المنطقة أدركت السلطات العثمانية أن المذابح الطائفية جزء من مشروع احتلالي تحضر له فرنسا للسيطرة على المنطقة. وقد اتخذت فرنسا بالفعل تدابير عملية في هذا الإتجاه فأرسلت حملة كبيرة إلى سواحل الشام لاحتلاله. لذلك سارعت السلطنة العثمانية إلى إرسال وزير خارجيتها فؤاد باشا، وزودته بصلاحيات مطلقة لحل المسألة اللبنانية بما يضمن مصلحة السلطنة. وحسب الدكتور مسعود ضاهر، تشير وثائق الأرشيف الفرنسي إلى اعتراف بعض القادة العثمانيين بالتعاون الوثيق مع الدول الإحتلالية خاصة فرنسا وبريطانيا. وإن وثائق أخرى تشير إلى مشروع عثماني تدعمه بريطانيا، وينص على إلغاء المتصرفية تدريجيا وإيجاد صعوبات عند تطبيق مشروعها، بحيث تتم إعادة ربط المتصرفية بولاية بيروت. لكن السياسة الفرنسية استطاعت إفشال هذا المشروع العثماني وساهمت في بلورة المتصرفية بصفتها نظاما خاصا لجبل لبنان، تدعمه الدول الأوروبية وتنفذ بنوده السلطنة العثمانية ويحكمه متصرف يرتبط مباشرة بالباب العالي[١٣].

كان يوجد على رأس الإدارة اللبنانية، حسب القانون الأساسي لسنتي ١٨٦١و١٨٦٤، متصرف يشترط فيه أن يكون مسيحياً. وحسب بروتوكول ٩ يونيو ١٨٦١ يكون له لقب مشير (أي مارشال)، ويتقلد المنصب لمدة ثلاث سنوات، وصلت هذه المدة إلى خمس سنوات سنة ١٨٦٤ وإلى عشر سنوات سنة ١٨٦٨، لكي تنخفض إلى خمس سنوات سنة ١٨٩٢. ولا يمكن عزل المتصرف، إلا بعد محاكمة تتم ثلاثة أشهر قبل انقضاء فترة حكمه. ويجب على

الباب العالي، قبل إشعار المتصرف، أن يصل إلى تفاهم مع ممثلي القوى الأوروبية حول المسألة. لقد بقيت سلطة السلطان على جبل لبنان مستمرة من الناحية النظرية فقط، لأن اختيار المتصرف ومدة حكمه وعزله وحتى ألقابه ومهامه لم تعد من اختصاص الباب العالي بشكل مطلق.

لقد اشترط البند ١٤من النظام المؤرخ بـ٦ سبتمبر ١٨٦٤ ، أن يكون الحفاظ على الأمن وتطبيق القانون في الأوقات العادية من اختصاص المتصرف حصرا. ويمكن للمتصرف، حسب نفس البند، أن يلتمس مساعدة القوات النظامية العثمانية، لكن فقط في الحالات غير العادية وعند الضرورة وبعد أن يأخذ رأي المجلس الإداري للمتصرفية. وفي هذه الحالة، يبقى قائد الفرقة العثمانية تحت إمرة المتصرف خلال فترة إقامته في جبل لبنان، وينسحب بفرقته من الجبل عندما يطلب منه المتصرف ذلك.

ظلت هذه القوانين سارية المفعول من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٩١٥ . وكانت تطبق بشكل صارم، لدرجة أن المتصرف يوسف فرانكو عندما استقبل بعض الضباط العثمانيين بزيهم العسكري المخصص للحفلات، تعرض لاحتجاجات عنيفة، أرغمته على أن يقدم اعتذارا للمجلس الإداري عن هذا "الخرق المبدئي" للبند ١٤ من القانون الأساسي للمتصرفية. إنه طرد العثمانيين من جبل لبنان وإقامة كيان سياسي مستقل[١٤]. وفي هذا الصدد نورد شهادة صاحب "الرحلة الشامية" إذ يقول:

"كنت أجد تمام الإنفصال بين الحكومتين كما كنت أرى تخالف الأزياء العسكرية فيهما وإن العلاقات بين حكومة الجبل وولاية بيروت صارت قاصرة على مجرد العلاقات التجارية والمودة الجوارية ولقد كنت أسفت أشد الأسف على مرافق الدولة ومصالحها كما يأسف كل غيور عندما يجد سكان هذا الجبل معتمدين على نفوذ الدول الأجنبية وحمايتها لهم غير خاضعين بالمرة لقوانين الحكومة العثمانية ونظاماتها الشرعية حتى كأنهم ليسوا من ضمن رعاياها"[١٥].

لقد رسمت الحدود لهذا الكيان باسم الدين، وباسم حماية الموارنة. وضمت المتصرفية عام ١٨٦١، سبعة أقضية، هي الكورة (باستثناء بلدة القلمون)، والقسم الشمالي الممتد من الكورة إلى نهر الكلب، وزحلة مع جوارها، والمتن المتضمن الساحل والقاطع وصليما، والمقاطعة الواقعة جنوبي طريق الشام حتى جزين، وجزين مع إقليم التفاح[١٦].

كان الحاجز الأول أمام تطور وازدهار متصرفية جبل لبنان هو هذه الحدود، فبذريعة الإهتمام أولا بحماية المسيحيين من التعسف العثماني، سمح بسلخ مدن ومناطق من الجبل بالرغم من حيويتها، لأن المسلمين يشكلون فيها الأغلبية. وكانت النتيجة أن المتصرفية أحدثت صغيرة وباقتصاد فقير لا يسمح بالإزدهار. وقد كان التراجع الإقتصادي سببا رئيسا في الهجرة إلى الخارج[١٧]. إذا ألقينا نظرة علي جغرافية المتصرفية، فسيتضح لنا أن الخصب من أراضيها عبارة عن شريط ضيق يتحدد على الساحل ما بين جونيه والدامور وما بين جبة بشري-الزاوية- الكورة، وفي قضائى الشوف وجزين بالجنوب، وعلى الجانب الشرقي من الهرمل، وفي جوار مدينة زحلة. أما باقي الأراضي المزروعة فكانت من صنع الإنسان بعد أن كانت عبارة عن صخور وعرة المسالك[١٨]. ويقول صاحب "الرحلة الشامية"، في هذا الموضوع:

"وأما حاصلاته [جبل لبنان] فقليلة لأن أرض الجبل في بعض جهاته صخرية غير معدة للغرس ولا متهيئة للزراعة. وقد تعب الأهالي كثيرا في إعداد أرضه للزراعة بقطع الصخور العظيمة ليزرعوا تحتها وقد حاولوا أيضا غرس الصنوبر تحت نفس الصخور في عدة مواضيع منه. ومن محاصيله المهمة القمح والحمص والشعير والعدس، وكل الأهالي تقريبا يشتغلون بالحرير ويقال أنه يوجد في الجبل نحو ١٤٧ معملاً لذلك ولهذا هم يكثرون من غرس التوت حيث أن دود القز يتغذى من ورقه. ومن محاصيلهم أيضا التين والعنب"[١٩].

أما إذا ألقينا نظرة على ساكنة المتصرفية، التي قدرت التقارير الفرنسية عددها بحوالي ٢٢٦ ٦٠١ نسمة سنة ١٨٦٣، فسيتضح لنا غلبة العنصر المسيحي على العنصر المسلم. فقد كان عدد المسيحيين يقدر بحوالي ١٨٠٥٩٠ نسمة، يأتي على رأسهم الموارنة بعدد ١٣١٨٠٠ نسمة، وفي المؤخرة يأتي البروستنتات الذين لم يكونوا من الموالين لفرنسا، بعدد ١٠٠ نسمة فقط[٢٠]. إذن لقد رسمت حدود متصرفية جبل لبنان لكي تكون الغلبة فيها للموارنة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الموارنة درجوا في تاريخهم على التصرف عمليا كقبيلة أو كائتلاف قبلي له كنيسته الخاصة، لا كطائفة دينية فحسب. والموارنة في هذا لم يكونوا مختلفين عن جيرانهم الدروز في الجنوب أو عن جيرانهم النصريين في الشمال، الا أنهم بصفتهم مسيحيين لم يضطروا مبدئيا إلى تقديم أي إعتذار عن خصوصية جماعتهم، ولم يشعروا بالذنب عندما وجدوا في مصلحتهم إقامة

الإتصالات مع قوى خارجية، هذه العلاقات التي غالبا ما كانت تتم باسم الدين المشترك[٢١].

إذن في ختام هذه النقطة، يود هذا البحث المتواضع، التأكيد على أن سلخ جبل لبنان عن محيطه الجيواقتصادي الحيوي ورسم حدوده بالشكل السالف الذكر، لم يكن إلا بدافع إقامة كيان سياسي تكون الغلبة فيه للعنصر الماروني. أي إن هذه الحدود رسمت باسم الدين. فهل سيصمد الدين أمام عوامل أخرى، أو بعبارة أخرى هل الجيوديني يحدد الجيوسياسي؟.

(٣) ظهور تعبير أو فكرة لبنان الطبيعي: لم تكن المتصرفية لتحيى بالحدود التي رسمتها لها مارونيتها، فالمارونية لا تؤكل ولا تلبس. ولم تكن فرنسا لتستفيد منها وهي صاحبة المشروع، لهذا بدأت المطالبة الفرنسية الحثيثة بضم سهل البقاع إلى المتصرفية منذ عام ١٨٦٣، أي قبيل الإعلان عن البروتوكول النهائي سنة ١٨٦٤. وسعى الجزويت كذلك إلى ضم المعلقة إلى زحلة وبالتالي إلى المتصرفية[٢٢].

استمرت المطالبة بتوسيع المتصرفية لتتجاوز الإنتشار الماروني المسيطر بالعدد، ففي سنة ١٨٨٩ عندما نشر الأب اليسوعي مارتن كتابه "تاريخ لبنان" أشار فيه إلى خمسين مقاطعة كانت تتدرج تحت تعبير "اللبنانية"، وهي تمتد من جزيرة أرواد بجوار مدينة طرطوس السورية فتصل عكا وصفد في فلسطين مع امتداد داخلي إلى ضواحي دمشق ومرج الغوطة وضفاف نهر بردى ونهر العاصي حتى ضواحي حمص[٢٣]. وقد صدرت ترجمة هذا الكتاب إلى العربية عن مطبعة اليسوعيين ببيروت سنة ١٨٩٩[٢٤]. ونشر الشيخ فيليب قعدان الخازن بالإشتراك مع أخيه الشيخ فريد، مؤلفا تحت عنوان "لمحة تاريخية في استقلال لبنان" سنة ١٩١٠[٢٥]. ونشأت في لبنان وفي أماكن أخرى يقيم بها لبنانيون، كالقاهرة وباريس ونيويورك، لجان للسهر على مصالح السنجق المستقل. كانت هذه اللجان تختلف بعضها عن البعض فيما تلح عليه، لكنها كانت كلها على العموم تتوخى أهدافا واحدة تتلخص في الإبقاء على الحكم الذاتي الذي يتمتع به السنجق، وتقويته إذا أمكن ذلك، وتوسيع حدوده لجعله قابلا للحياة اقتصاديا، والإعتماد على الأمم الغربية وفي مقدمتها فرنسا لتحقيق كل هذه الأهداف[٢٦]. لقد ترك قسم كبير من أبناء العائلات المقاطعجية الريف وانتقلوا إلى المدينة، وبخاصة إلى بيروت، وقاموا بدور الوساطة بين الفلاح والرأسمال

الأجنبي. فشكلت هذه القوى نواة بورجوازية، وصاغت لنفسها مقلدة الغرب مفاهيم جديدة كـ"الأمة اللبنانية" و"القومية اللبنانية" وغيرها. ومع الإرتباط بالرأسمال الغربي، ظهرت الحاجة ماسة إلى ولادة "دولة لبنانية قومية مستقلة" مرتبطة بالغرب. ولما كانت هذه القوى الطبقية التي تحمل مثل هذه الشعارات، ذات انتماء طائفي ماروني كاثوليكي بشكل خاص، فإن تلك المفاهيم اتخذت وجها طائفيا يوحي بأنها صيغت خصيصا لهذه القوى الطائفية الطبقية دون سواها وأنها تبرير "لوطن قومي ماروني" مرتبط بالغرب، بدأت ولادته الحقوقية مع قيام متصرفية جبل لبنان[٢٧].

تجدر الإشارة هنا، إلى أنه مع مرور الوقت لم يعد التمسك باستقلال جبل لبنان وتوسيع استفادته مطلبا مارونيا فقط، وإنما أصبح مطلب كل سكان الجبل. فهذا الأمير شكيب أرسلان يقول:

"لما أعلنت الحرية في المملكة العثمانية وأعيد نظام الحكم الشوري [دستور ١٩٠٨] وحصلت تلك الأفراح والأعياد في جميع أنحاء السلطنة اهتز لها جبل لبنان أيضا ورأى الكثيرون أن يستفيد أهل الجبل من النظام الجديد [...] أحببنا أن يشترك لبنان في فوائد الحرية المعطاة لسائر المملكة مع الإحتفاظ بامتيازات لبنان التي لاغنى له عنها والتي أهله متمسكون بها وذلك مثل الإستثناء من الخدمة العسكرية ومثل دفع المال المقطوع دون تقديم أعشار كسائر الولايات ومثل انحصار المأموريات في أهالي البلاد دون غيرهم وغير ذلك. فتكلمنا في ذلك الوقت مع زعماء المسيحيين مثل حبيب باشا السعد وكنعان بك الضاهر وسليم بك عمون وغيرهم وقررنا معهم القيام بحركة لإجبار يوسف فرنكو باشا [المتصرف آنذاك] على إعلان الدستور العثماني في جبل لبنان [...] وبعد أن أبلغنا ذلك القناصل صرنا إلى قصبة بيت الدين وكنا نحو ثمانين شخصا من أعيان البلاد من جميع الأقضية ومن جميع الطوائف"[٢٨].

يتضح جلياً من قول الأمير شكيب أرسلان هذا، أن بعض مصالح متصرفية جبل لبنان كانت تقتضي أن يحتفظ الجبل بوضعه القانوني الذي أعطى أهله امتيازات متشعبة. كما يتضح كذلك، أن كل الطوائف أصبحت متمسكة بهذا الوضع القانوني، وأنها كلها كانت تلتجئ إلى القناصل ليس فقط للحفاظ على الحقوق المكتسبة وإنما لاكتساب أخرى. وهذا دليل على أن الدين بريئ من التجزيئ الذي عرفته بلاد الشام، وأن المصالح الدنيوية كانت وراء ذلك التجزيئ. وتجدر الإشارة هنا، إلى ان الغلبة العددية في الجبل ظلت دائما

للمارونيين. ففي سنة ١٩١٠ كان عدد سكان الجبل نحو ٤٠٠ ألف نسمة، منهم حوالي ٢٣٠ ألفا من المارونيين و٥٥ ألفا من الروم الأرثوذكس و٤٥ ألفا من الروم الكاثوليك و١٧ ألفا من الشيعة و١٤ ألفا من السنة و٨٠٠ من البروتستات و١٥٠ من اللاتين وقليل من الطوائف الأخرى[٢٩].

كان الواقع الإقتصادي الزراعي دافعا قويا لدعاة توسيع حدود المتصرفية نحو "حدود لبنان التاريخية الطبيعية"، كما كان هؤلاء يسمونها. فالمشكلة الزراعية أخذت تتسم بالحدة، بخاصة في فترات الجفاف وبسبب انتشار الأمراض الزراعية التي كانت تتكرر سنويا، أضف الى ذلك شساعة الأملاك الموقوفة للكنيسة المارونية في المتصرفية والتي بدأت تبور مع ازدياد الهجرة إلى الخارج، التي حرمتها من اليد العاملة الكافية، مما زاد في تفاقم الوضع الزراعي بالمتصرفية.

طرحت القضية الزراعية نفسها بإلحاح قبيل الحرب العالمية الأولى، ما العمل لإطعام سكان المتصرفية آنذاك في حال حدوث حرب محلية أو عالمية؟، كيف يمكن إنقاذ السكان من الموت جوعا إذا كان الفلاح الجبلي يعيش في ضيق مستمر أيام السلم؟. حتى في سنوات المحاصيل الجيدة، لم يجن الفلاح فيها إلا ما يكفيه لمدة أربعة أشهر في السنة فقط. فالمتصرفية لا تنتج إلا الحرير والتبغ، ومحصول الزيتون فيها لا يكفي سوى للإستهلاك المحلي[٣٠].

لقد قام مجلس بلدية زحلة، سنة ١٩١٣، باسم جميع مجالس بلديات جبل لبنان، برفع مذكرة إلى المتصرف أوهانس باشا تحت عنوان "البقاع للبنانيين"، جاء فيها:"إن تركيا رغبة منها في سجن الشعب اللبناني ضمن حيز ضيق من الصخور واجباره على طلب الإنضمام إلى ولاية بيروت متنازلا بذلك عن جميع امتيازاته، قامت بحرمان الجبل من منفذ إلى البحر وإلى السهول الداخلية [...] ها نحن اليوم، تحت ضغط الجوع والفقر، نغادر جبلنا الحبيب، الذي أصبح قاحلا لا أخضر فيه"[٣١]. جاء كذلك في نفس المذكرة:" إن لبنان الحالي هو سلسلة من الجبال تتناثر فيها قرى صغيرة، أما اللبنانيون، فقد هاجر منهم ٣٠٠ ألف إلى أمريكا وغيرها، وإذا لم تتكرم الدول الكبرى، وفرنسا بشكل خاص، أن تعيد إلى الجبل حدوده الطبيعية، فسيجد شعبنا نفسه محكوما عليه إما بالزوال وإما بسلوك طريق النفي [...] إن فرنسا، ذلك الجندي المرسل من الله ومن أوروبا، مدعوة اليوم بفخار إلى مساعدة جبل لبنان المسكين"[٣٢].

تجدر الإشارة إلى أن النصين لم يرد فيهما ذكر لا للمارونية ولا لأي مذهب آخر، ولم يرد ويتكرر فيهما غير تعبير "لبنان" وتعبير "اللبنانيين"، وكما سبقت الإشارة فالمارونية لا تؤكل ولا تلبس، ومن ثمة لم تكن شرطا موضوعيا لرسم حدود الوطن. وجاء كذلك في النصين ضرورة توسيع حدود المتصرفية لأن شروطا اقتصادية تملي ذلك.

وجهت، كذلك، الطائفة المارونية مذكرة بتاريخ ٦ يناير ١٩١٣ إلى الرئيس الفرنسي بوانكاري Poincaré تطالب بالمزيد من توسيع حدود المتصرفية، بإرجاع سهل البقاع الصغير الواقع إلى الجنوب من الجبل، وكذلك المعيصرة الواقعة إلى الشمال، وبعض القرى التي كانت قد سلخت عن الجبل وألحقت بولاية دمشق[٣٣].

إن سكان المتصرفية، الذين كانوا يغادرون حدودها بحثاً عن الرزق وجمع الثروة، شرعوا يتمركزون في بيروت بالذات ومنها يتابعون سفرهم نحو الخارج. مارس الكثير ممن استقروا في بيروت الوساطة التجارية للشركات الأجنبية أو الوظائف والتعليم[٣٤]. لقد كان عدد سكان بيروت سنة ١٨٣٠ أقل من عشرة آلاف نسمة، ومع بداية الستينيات من نفس القرن بلغ عدد سكانها خمسين ألف نسمة، وذلك بسبب وفود اللاجئين إليها من جبل لبنان والداخل بعد أحداث عام ١٨٦٠ السيئة الذكر[٣٥]، ارتفع هذا العدد إلى ٦٠ ألف سنة ١٨٦٣ ثم إلى ١٢٠ ألف نسمة سنة ١٨٩٥ ثم إلى ١٣٦٤٠٠ نسمة عام ١٩٠٨ . ولا يمكن فهم تلك القفزات الكمية إلا في إطار تشكل بيروت كمركز كوزموبوليتاني، جذب أعداداً كبيرة من المهاجرين من داخل السلطنة العثمانية ومن خارجها. وهي أيضاً قطب كوزموبوليتاني جذب رأس المال الأجنبية لربط بلاد الشام بعجلة السوق الرأسمالية العالمية، وقد وجد جبل لبنان موقعه في هذه السوق في إنتاج الحرير[٣٦].

كان ثلثا سكان بيروت أواخر القرن التاسع عشر من المسيحيين والثلث الباقي من المسلمين، وهذه الغلبة العددية تلتقي مع غلبة اقتصادية تمثلت بتسلم عائلات مسيحية لاسيما أرثذوكسية وكاثوليكية زمام حركة التصدير والإستيراد من وإلى أوروبا. وسيطر المسلمون السنة على الملكية العقارية، وكانت بعض العائلات منهم أمثال بيهم وداعوق تتعاطى التجارة الكبيرة. أما المصارف وحتى المهن الحرة فكانت بيد المسيحيين عامة[٣٧]. وفي سنة ١٩١٠ أصبح عدد سكان بيروت حوالي ١٥٠ ألف نسمة، أغلبهم من الطوائف المسيحية[٣٨]، إذ لم يزد

عدد المسلمين عن أربعين ألف نسمة. ولكن حسب شاهد عيان، هو الأمير محمد علي باشا المصري، كانت "الطائفة الإسلامية أظهر كلمة وأقوى جانبا وربما كانت هي صاحبة السيادة والأبهة في البلاد"[٣٩].

جرى، في سنة ١٩١٣، التحضير في مدينة بيروت لإضراب شامل دعت إليه جمعية بيروت الإصلاحية في يوم ١٢ مارس من نفس السنة، وكانت لجنتها التنفيذية مكونة من نخلة تويني ويوسف الهاني وبترو طراد وأيوب ثابت ورزق الله أرقش وخليل زينية. طالب أعضاء الجمعية ومؤيدوها بضم بيروت إلى متصرفية جبل لبنان، وكانت بيروت آنذاك مركزا لولاية، كما طالبوا بتوسيع حدود المتصرفية نحو البحر والسهول الداخلية. صحيح إن توسيع المتصرفية نحو تلك الحدود لتشمل بيروت وطرابلس وسهل البقاع وعكار ومرجعيون وصيدا وصور ووادي التيم، سيشكل الحلقة الأولى في المخطط الفرنسي الرامي إلى الإحتلال الكامل لسورية، إلا أن هذا التوسيع كان ضرورة حيوية لسكان المتصرفية، بعد أن ثبت عقم تكوينها الجغرافي، وأن حربا محلية أو عالمية، كما كان يلوح في الأفق، ستكون بالغة الضرر على سكانها[٤٠]. أضف إلى ذلك إن حرير الجبل كان في حاجة إلى بوابة تطل على أوروبا، ولم تكن تلك البوابة سوى بيروت التي تتصل بالجبل بكل أنواع المواصلات، بحكم أن الجبل كان يحجب عنها باقي أرجاء سورية[٤١].

الخاتمة: استطاع الرأسمال الغربي وما رافقه، أن يخترق بلاد الشام باسم الدين، وأن يفكك وحدته الطبيعية باسم الدين كذلك، لكي يعيد تركيبته على شكل أجزاء يسهل احتواؤها وتذييلها. وإن الحدود التي رسمت للكيانات السياسية المستحدثة في بلاد الشام / سوريا الطبيعية لم يكن للدين فيها دخل، باستثناء انه كان القناع الذي لبسه الرأسمال الغربي وما رافق دخوله وسيطرته من تغييرات سوسيو اقتصادية بالمنطقة، أدت إلى ظهور مصالح محلية جديدة ومتشابكة. وهذا القناع لبس من أجل تسهيل الإختراق فقط، أما التفكيك ثم الإحتواء واستحداث حدود داخل المنطقة، فكان من فعل التغييرات السوسيو إقتصادية التي أدت إلى ظهور قوى جديدة أسهمت بالنصيب الأوفر في رسم الحدود للكيانات السياسية المستحدثة في بلاد الشام.

إن تكون الملكيات انطلاقا من موقع سلطة الأعيان والتجار في المدينة، يفسر –حسب الدكتور وجيه كوثراني– طبيعة الفئات الإجتماعية والقوى السياسية المدينية التي سيطرت على الريف، لاسيما الريف السهلي المحيط

بالمدن، فهذه القوى كانت بسبب موقعها السياسي-الإداري في النظام العثماني (مجالس إدارات الولايات والألوية والقائمقاميين والمديرين في الأقضية والنواحي، ووظائف القضاء وبقية الادارات)، هي المؤهلة للعمل السياسي في مرحلة انهيار السلطنة العثمانية والبحث عن بديل في إطار الصراعات الدولية ما بين الإمبرياليات. وهي تتشكل من مجموعة عائلات وكل عائلة لها أتباعها في الأحياء والقرى، وهذه العائلات تدخل في صراعات فيما بينها حول توسيع شبكة الأتباع وتوسيع الملكيات في الريف، وحول المناصب السياسية والإدارية والعسكرية ولابد من الإشارة هنا إلى أن المناصب شكلت موضوعا حساسا في أعمال "المؤتمر العربي الأول"[٤٢]. تلك هي طبيعة هذه القوى التي صاغت أشكال العمل السياسي وأيديولوجياته المختلفة (الجمعيات وبرامج الإصلاح) أثناء تأزم العلاقة ما بين العرب وإستنبول.

إن هذه القوى لم تنخرط في طبقة واحدة ولم تنتج أيديولوجية قومية واحدة، وإذا كانت هذه القوى تشترك في كونها من التجار والملاك، فإن نوع التجارة وأشكالها وحجمها ومصادرها، وكذلك حجم الملكية الزراعية وحدودها الجغرافية في الريف جاءت لتحدد حيز "مشروع الدولة" جغرافياً وبشرياً، وحتى لتحدد إسم الدولة الأجنبية "المساعدة" في حالة الإستقلال أو "المنتدبة" في حالة "الإنتداب"[٤٣].

يود هذا البحث المتواضع في النهاية، الإشارة إلى أن أصواتا في بلاد الشام في خلال الفترة كانت تقول بأن الدين ليس شرطا من الشروط الموضوعية للوحدة السياسية، كما أنه لا يتعارض معها. فمثلا، هذا عبدالحميد الزهراوي، في رده عن سؤال لصحفي فرنسي، يقول: "إن الرابطة الدينية قد عجزت دائما عن إيجاد الوحدة السياسية [...] انظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية كيف لم تقو رابطتهما الدينية على إزالة اختلاف بسيط من بينهما وهو الإختلاف المتعلق بالحدود [...] ثم إن الرابطة الدينية [...] لم تقدر مرة على أن تحمل أميرا مسلما على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من المتدينين بدينه حتى ولو كان هذا خليفة[٤٤]. ويقول محمد كرد علي في خطبة ألقاها يوم الإحتفال بافتتاح الدباغة الوطنية الفنية بدمشق(٥-١٢-١٩٢٤): "إن اشتراك أهل البلد الواحد بل القطر الواحد والمملكة الواحدة في عمل اقتصادي مما يرفع مستوى القومية أيضاً ويلقن الناس معاني التكافل الوطني. فقد رأينا في الدهر السالف سكان الجنوب وسكان الشمال من فرنسا يقتتلون ويتحاربون ولم تنقطع شأفة الفتن من

بينهم إلا عندما اشترك الجنوبي مع الشمالي في الأعمال الإقتصادية، فأصبحت مصلحتهما واحدة وارتفع النزاع من بينهما وأحسا أنهما أبناء أمة واحدة"[٤٥].

الهوامش

١- وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي – من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام –، ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٧.

٢- جورج أنطونيوس، يقظة العرب –تاريخ حركة العرب القومية–، ترجمة د. ناصر الدين الأسد ود.إحسان عباس، الطبعة ٧، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢، ص ص ١٣٢- ١٣٣.

٣- وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي... ص ص ٢٨-٢٩.

٤- ألبرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقولي، الطبعة ٤، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٦، ص٣٢٩.

٥- زكي محمد مجاهد (في مؤلفه " الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج ٣، ط ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٤، ص ص ١٠٠٩-١٠١٠) ينسب هذا الكتاب لخليل بن جبرائيل بن يوحنا بن ميخائيل عبده الخوري اللبناني (١٨٣٦-١٩٠٧) ولا يذكر تاريخ الطبع.

– أما يوسف اليان سركيس (في مؤلفه "معجم المطبوعات العربية والمعربة"، ج ١، مطبعة سركيس بمصر، ١٩٢٨، ص ٨٤٦) فهو ينسب هذا المؤلف لنفس المؤلف ويضيف إنه صادر عن المطبعة السورية سنة ١٨٦١، إلا انه يشير كذلك إلى أن هناك من ينسب الكتاب إلى اسكندر بك ابكاريوس وانه صدر عن المطبعة السورية سنة ١٨٦٧.

٦- ألبرت حوراني، م س ، ص ٣٣٠.

٧- د. شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية، ج ١: الصحافة السورية في العهد العثماني ١٨٠٠- ١٩١٨، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٩، ص ٦٦.

٨- نقلا عن د. شمس الدين الرفاعي، م س، ص ٦٦.

٩- يوسف اليان سركيس، م س، ج ١، ص ص ٨٦٤- ٨٦٥.

١٠- ألبرت حوراني، م س، ص ٣٣٠.

١١- د. مسعود ضاهر ، ثقافة الخاصة وثقافة العامة في مرآة المجتمع التراتبي في المشرق العربي، ضمن مجلة الفكر العربي، ع ٤٤، كانون الأول ١٩٨٦، ص ١٦٣.

١٢- د. وجيه كوثراني، بلاد الشام –السكان، الإقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق–، ط ١، معهد الإنماء العربي، ليبيا/لبنان ١٩٨٠، ص ٣٩٥.

١٣- د. مسعود ضاهر، الحركية السكانية في المشرق العربي في أواخر العهد العثماني: نموذج الهجرة إلى بيروت في القرن ١٩، ضمن مجلة الطريق، ع٣، حزيران/يونيو ١٩٨٦، ص ص ٨٦-٨٧.

14- Najib DAHDAH, l Evolution Historique du Liban, ed. 3,librairie du Liban, Beyrouth 1968, p.p. 203-205.

١٥- محمد علي باشا، الرحلة الشامية، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨١، ص ٥٤.

١٦- د. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١، ط ٣، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٦٠.

17- Najib DAHDAH, op.cit, p 206.

١٨- د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، ط ٢، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٤، ص ٤١.

١٩- محمد علي باشا، م س، ص ٦٧.

٢٠- د. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١، ط ٣، ص ٢٦٠.

٢١- إقبال سابا، العروبة والموارنة، ضمن مجلة الطريق، ع ٦، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٢٩.

٢٢- د. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص ٢٦١.

٢٣- د. مسعود ضاهر، ثقافة الخاصة وثقافة العامة.... ص ١٦٣.

٢٤- يوسف اليان سركيس، م س ، ج ١، ص١١١٢.

٢٥- نفسه، ص ٨١٠.

٢٦- ألبرت حوراني، م س، ص ٣٤١.

٢٧- د. مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص ٣٧٦.

٢٨- الأمير شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٩، ص ص ٣٥-٣٦.

٢٩- محمد علي باشا، م س، ص ٥٣.

٣٠- د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، ص ٤٢.

٣١- مذكرة تقدم بها مجلس بلدية زحلة تحت عنوان "البقاع للبنانيين" موقعة من جميع البلديات بالجبل، ص ١٠. نقلا عن د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، ص ٤٣.

٣٢- مذكرة تقدم بها مجلس بلدية زحلة تحت عنوان "البقاع للبنانيين" موقعة من جميع البلديات بالجبل، ص ص ٩- ١٠. نقلا عن د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، ص ١٨.

٣٣- وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، ص ٢٠٣.

٣٤- د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦، ص ٤٦.

٣٥- شارل عيساوي، التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٣، ترجمة الدكتور رؤوف عباس حامد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٦٥.

٣٦- د. مسعود ضاهر، الحركية السكانية في المشرق العربي ... ص ص ٩٠-٩١.

٣٧- وجيه كوثراني، بلاد الشام... ص ص ٤٤-٤٥.

٣٨- محمد علي باشا، م س، ص ٤٨.

٣٩- نفسه، ص ٥١.

٤٠- د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي ... ص ص ١٨-١٩.

٤١- انظر في موضوع السكة الحديدية: محمد علي باشا، الرحلة الشامية، ص ص ٥٦-٦٦.
- وفي موضوع الطريق البري كل من: الشيخ محمد عبدالجواد القياتي، نفحة البشام في رحلة الشام، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨١، ص ص ١٤٣-١٤٤. وعبدالرحمن بك سامي، القول الحق في بيروت ودمشق، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨١، ص ص ٣٥-٥٢.

٤٢- انظر " المؤتمر العربي الأول" (وثائق)، صدر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر، مطبعة البوسفور، القاهرة ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

٤٣- د. وجيه كوثراني، بلاد الشام... ص ص ٦٩-٧٠.

٤٤- وثائق "المؤتمر العربي الأول"، ص ٢٠.

٤٥- محمد كرد علي، خطط الشام،ج ٤، ط ٣، مكتبة النوري ، دمشق ١٩٨٣، ص ٢٣٠- ٢٣١.

obeikan.com